قانونيون يدعون لسحب قرار تشكيل محكمة دستورية

نشر بتاريخ: 2016/04/14 (آخر تحديث: 2016/04/14 الساعة: 22:25)

رام الله - معا - دعا قانونيون وحقوقيون، اليوم الخميس، الرئيس محمود عباس، إلى سحب القرار الصادر بخصوص تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والتريث في هذه الخطوة إلى حين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لها، وفي مقدمتها إنجاز المصالحة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي، نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، في مقرها برام الله، بالتنسيق مع مجلس منظمات حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة المفوض العام للهيئة د. فارسين شاهين، وعضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية عصام العاروري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقا المستشار عيسى أبو شرار، ومدير عام الهيئة د. عمار الدويك.

وفي هذا السياق، بين أبو شرار، أنه يعارض تشكيل محكمة دستورية، منذ كان رئيسا للمحكمة العليا، ومجلس القضاء الأعلى، ما عزاه إلى عدة عوامل، من ضمنها افتقار الشعب الفلسطيني إلى السيادة، وتمثل المحكمة أحد مظاهرها، اضافة إلى عدم توفر الكوادر البشرية اللازمة لإشغال المناصب الخاصة بمثل هكذا محكمة.

وقال أبو شرار: إنني أؤمن أن الخلاف في فلسطين سياسي وليس قانوني، بالتالي فإن الخلاف السياسي بحاجة إلى أساليب ووسائل سياسية لإنهائه، وانهاء الانقسام.

وأردف أبو شرار: لا يمكن انهاء الانقسام أو الخلاف عن طريق المحكمة أو القانون، وإن تشكيل المحكمة في هذه الظروف وفي ظل الانقسام، فإن الطرف غير المشارك في التشكيل، سيعيب عليها بأنها ليست حيادية، وأنها محكمة الطرف الذي شكلها.

واستدرك أبو شرار: لا يجب أن تتم محاصصة في أية محكمة، سواءا كانت دستورية أو عادية، لأن المحاصصة تعني تسييس القضاء، ما يمثل تخريبا له.

ونوه إلى تعدد الآراء بخصوص قرار تشكيل المحكمة، مبينا أنه لا يمكن أن تحل المشاكل القائمة، في ظل غياب المجلس التشريعي. وأكد: من وظائف المحكمة أن تكون حريصة على دستورية القوانين، وأن تفسرها، (...) بالتالي لن تكون عاملا في انهاء الانقسام، بل ستكون حالة جدلية خلافية إلى أن ينتهي الانقسام.

واعتبر أبو شرار أن وجود آراء مسبقة منشورة لرئيس المحكمة الدستورية، بشأن عدد من المسائل، أمر يخصه، لكنه يستدعي ابعاده عن أية قضية أبدى رأيه فيها.

ولفت أبو شرار إلى ورود نص في قانون السلطة القضائية، يشير إلى أن على أعضاء المحكمة قطع صلتهم بأي تنظيم سياسي.

من جانبه، أكد العاروري، أن هناك اجماعا واسعا بين مؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، على رفض قرار تشكيل المحكمة، نابع من الإحساس بخطورته على مستقبل النظام السياسي، وواقع ومستقبل الفصل بين السلطات عبر تكريسه في جهة واحدة.

وتساءل العاروري عن الداعي لاتخاذ مثل هكذا قرار، في ظل تواصل الانقسام، وعدم اجراء الانتخابات العامة، مبينا أن امكانية هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، يشكل عامل قلق كبير.

وبين العاروري أن هناك أسسا لشغل عضوية المحكمة، من أبرزها أن على القاضي قبل تعيينه فيها، أن يكون قد شغل منصبا قضائيا رفيعا لمدة خمس سنوات.

ونوه العاروري إلى أن المجلس التشريعي الأول أقر خلال ولايته التي دامت عشرة أعوام 90 قانونا، بينما جرى منذ العام 2005 اقرار 140 قرارا بقانون، فيما تقوم كتلة حماس البرلمانية بسن قوانين في قطاع غزة، مشيرا إلى خطورة استمرار هذا الوضع، لا سيما لجهة إيجاد مراكز قانونية جديدة، ما يعني إيجاد مزيد من العقبات أمام امكانية انجاز المصالحة. وأوضح أنه يؤيد اللجوء إلى القضاء كخيار أخير، للطعن في قرار تشكيل المحكمة.

وتلا رسالة باسم نقابة المحامين، والهيئة المستقلة، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، أكدت أهمية سحب قرار تشكيل المحكمة.

ولفتت د. فارسين شاهين إلى رسالة وجهتها الهيئة، ومؤسسات حقوق الإنسان مؤخرا إلى الرئيس عباس، أكدت فيها ضرورة أن يأتي تشكيل المحكمة، كخطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية، المتمثلة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة توحيد القضاء.

ونوهت د. شاهين إلى ضرورة ألا يأتي قرار تشكيل المحكمة، مبينا على محاصصة سياسية، يسعى عبرها أي حزب أو جهة سياسية، إلى السيطرة على المحكمة، باعتبار أنه يفترض بها أن تكون حارسة على القانون الأساسي، وحامية للحقوق والحريات العامة، والنظام السياسي.

وبينت د. شاهين أن حيادية واستقلالية المحكمة، شأن ينبغي عدم المساس به، مضيفة "إن تشكيل المحكمة بهذه الآلية، في ظل استمرار حالة الانقسام، يثير الكثير من التساؤلات، (...) ما يثير مخاوف مؤسسات حقوق الإنسان، والأفراد من تأثير هذا التشكيل على حقوق الإنسان، ما أدى إلى التشكيك في شرعية المحكمة، وجعلها موضع خلاف ورفض منذ البداية."

وحذرت د. شاهين من خطورة تشكيل المحكمة، في ظل استمرار حالة الانقسام، مشيرة إلى أهمية سحب قرار تشكيلها.

من جهته، لفت د. عمار الدويك، إلى أنه كان يفترض أن يشارك نقيب المحامين حسين شبانة في المؤتمر الصحافي، لافتا إلى أن شبانة كان شارك في اللقاء التحضيري الذي سبق تنظيم المؤتمر، وأنه أحد مؤيدي الرسالة التي وجهت إلى الرئيس.

وأكد د. الدويك عدد من التساؤلات والمحاذير التي تفرض نفسها فيما يتعلق بقرار تشكيل المحكمة، لافتا بالمقابل إلى أنه لإقرار دستور هناك حاجة لعرضه لاستفتاء عام، واذا تعذر ذلك بناء على قرار تصدره المحكمة الدستورية بهذا الشأن، تعرض مسودة الدستور على المجلس الوطني، واذا تعذر ذلك أيضا، يعرض على المجلس المركزي، الذي يملك صلاحية اقرار المسودة في هذه الحالة.

وقال د. الدويك: هناك تخوف من أن يكون تشكيل المحكمة هو بغية الانتقال من منظومة القانون الأساسي، إلى منظومة جديدة فيها كثير من الغموض.

https://www.maannews.net/Content.aspx?id=841319

قانونيون يدعون لسحب قرار تشكيل محكمة دستورية

بتاريخ : الخميس 14-04-2016 06:35 مساء

اطلس- دعا قانونيون وحقوقيون، اليوم الخميس، الرئيس محمود عباس، إلى سحب القرار الصادر بخصوص تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والتريث في هذه الخطوة إلى حين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لها، وفي مقدمتها إنجاز المصالحة

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي، نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، في مقرها برام الله، بالتنسيق مع مجلس منظمات حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة المفوض العام للهيئة د. فارسين شاهين، وعضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية عصام العاروري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقا المستشار عيسى أبو شرار، ومدير عام الهيئة د. عمار الدويك.

وفي هذا السياق، بين أبو شرار، أنه يعارض تشكيل محكمة دستورية، منذ كان رئيسا للمحكمة العليا، ومجلس القضاء الأعلى، ما عزاه إلى عدة عوامل، من ضمنها افتقار الشعب الفلسطيني إلى السيادة، وتمثل المحكمة أحد مظاهرها، اضافة إلى عدم توفر الكوادر البشرية اللازمة لإشغال المناصب الخاصة بمثل هكذا محكمة.

وقال أبو شرار: إنني أؤمن أن الخلاف في فلسطين سياسي وليس قانوني، بالتالي فإن الخلاف السياسي بحاجة إلى أساليب ووسائل سياسية لإنهائه، وانهاء الانقسام.

وأردف أبو شرار: لا يمكن انهاء الانقسام أو الخلاف عن طريق المحكمة أو القانون، وإن تشكيل المحكمة في هذه الظروف وفي ظل الانقسام، فإن الطرف غير المشارك في التشكيل، سيعيب عليها بأنها ليست حيادية، وأنها محكمة الطرف الذي شكلها.

واستدرك أبو شرار: لا يجب أن تتم محاصصة في أية محكمة، سواءا كانت دستورية أو عادية، لأن المحاصصة تعني تسييس القضاء، ما يمثل تخريبا له.

ونوه إلى تعدد الآراء بخصوص قرار تشكيل المحكمة، مبينا أنه لا يمكن أن تحل المشاكل القائمة، في ظل غياب المجلس التشريعي. وأكد: من وظائف المحكمة أن تكون حريصة على دستورية القوانين، وأن تفسرها، (...) بالتالي لن تكون عاملا في انهاء الانقسام، بل ستكون حالة جدلية خلافية إلى أن ينتهي الانقسام.

واعتبر أبو شرار أن وجود آراء مسبقة منشورة لرئيس المحكمة الدستورية، بشأن عدد من المسائل، أمر يخصه، لكنه يستدعي ابعاده عن أية قضية أبدى رأيه فيها.

ولفت أبو شرار إلى ورود نص في قانون السلطة القضائية، يشير إلى أن على أعضاء المحكمة قطع صلتهم بأي تنظيم سياسي.

من جانبه، أكد العاروري، أن هناك اجماعا واسعا بين مؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، على رفض قرار تشكيل المحكمة، نابع من الإحساس بخطورته على مستقبل النظام السياسي، وواقع ومستقبل الفصل بين السلطات عبر تكريسه في جهة واحدة.

وتساءل العاروري عن الداعي لاتخاذ مثل هكذا قرار، في ظل تواصل الانقسام، وعدم اجراء الانتخابات العامة، مبينا أن امكانية هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، يشكل عامل قلق كبير.

وبين العاروري أن هناك أسسا لشغل عضوية المحكمة، من أبرزها أن على القاضي قبل تعيينه فيها، أن يكون قد شغل منصبا قضائيا رفيعا لمدة خمس سنوات

ونوه العاروري إلى أن المجلس التشريعي الأول أقر خلال ولايته التي دامت عشرة أعوام 90 قانونا، بينما جرى منذ العام 2005 اقرار 140 قرارا بقانون، فيما تقوم كتلة حماس البرلمانية بسن قوانين في قطاع غزة، مشيرا إلى خطورة استمرار هذا الوضع، لا سيما لجهة إيجاد مراكز قانونية جديدة، ما يعني إيجاد مزيد من العقبات أمام امكانية انجاز المصالحة. وأوضح أنه يؤيد اللجوء إلى القضاء كخيار أخير، للطعن في قرار تشكيل المحكمة.

وتلا رسالة باسم نقابة المحامين، والهيئة المستقلة، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، أكدت أهمية سحب قرار تشكيل المحكمة.

ولفتت د. فارسين شاهين إلى رسالة وجهتها الهيئة، ومؤسسات حقوق الإنسان مؤخرا إلى الرئيس عباس، أكدت فيها ضرورة أن يأتي تشكيل المحكمة، كخطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية، المتمثلة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة توحيد القضاء.

ونوهت د. شاهين إلى ضرورة ألا يأتي قرار تشكيل المحكمة، مبينا على محاصصة سياسية، يسعى عبرها أي حزب أو جهة سياسية، إلى السيطرة على المحكمة، باعتبار أنه يفترض بها أن تكون حارسة على القانون الأساسي، وحامية للحقوق والحريات العامة، والنظام السياسي

وبينت د. شاهين أن حيادية واستقلالية المحكمة، شأن ينبغي عدم المساس به، مضيفة "إن تشكيل المحكمة بهذه الآلية، في ظل استمرار حالة الانقسام، يثير الكثير من التساؤلات، (...) ما يثير مخاوف مؤسسات حقوق الإنسان، والأفراد من تأثير هذا التشكيل على حقوق الإنسان، ما أدى إلى التشكيك في شرعية المحكمة، وجعلها موضع خلاف ورفض منذ البداية."

وحذرت د. شاهين من خطورة تشكيل المحكمة، في ظل استمرار حالة الانقسام، مشيرة إلى أهمية سحب قرار تشكيلها.

من جهته، لفت د. عمار الدويك، إلى أنه كان يفترض أن يشارك نقيب المحامين حسين شبانة في المؤتمر الصحافي، لافتا إلى أن شبانة كان شارك في اللقاء التحضيري الذي سبق تنظيم المؤتمر، وأنه أحد مؤيدي الرسالة التي وجهت إلى الرئيس.

وأكد د. الدويك عدد من التساؤلات والمحاذير التي تفرض نفسها فيما يتعلق بقرار تشكيل المحكمة، لافتا بالمقابل إلى أنه لإقرار دستور هناك حاجة لعرضه لاستفتاء عام، واذا تعذر ذلك بناء على قرار تصدره المحكمة الدستورية بهذا الشأن، تعرض مسودة الدستور على المجلس الوطني، واذا تعذر ذلك أيضا، يعرض على المجلس المركزي، الذي يملك صلاحية اقرار المسودة في هذه الحالة .

وقال د. الدويك: هناك تخوف من أن يكون تشكيل المحكمة هو بغية الانتقال من منظومة القانون الأساسي، إلى منظومة جديدة فيها كثير من الغموض.

http://www.atlasnews.ps/news.php?action=view&id=118256

الهيئة المستقلة والمنظمات الحقوقية تتحفظان بشأن المحكمة الدستورية العليا

Feneeq Newsأبريل 14, 2016 محلياتالتعليقات على الهيئة المستقلة والمنظمات الحقوقية تتحفظان بشأن المحكمة الدستورية العليا مغلقة 35 مشاهدات

رام الله – فينيق نيوز – اعربت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان(ديوان المظالم) ومجلس المنظمات الحقوقية في رام الله اليوم الخميس، في مؤتمر صحفي مشترك عن تحفظهما حول قرار الرئيس محمود عباس تشكيل المحكمة الدستورية العليا

وفيما اعرب المتحدثون عن تحفظاتهم وجهت عشرون مؤسسة ومنظمة حقوقية فلسطينية رسالة الى الرئيس للتريث في التشكيل الى حين توفر المتطلبات وفي مقدمتها تحقيق المصالحة الوطنية واجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والهيئات المحلية.

واشارالقاضي عيسى ابو شرار ممثلا عن مؤسسات المجتمع المدني الى ان المحكمة تفتقر الى السيادة فهي مظهرا للسيادة وفي ظل استمرار الاحتلال يمكن ان يتم تأجيل تشكيلها كما ولا يوجد كوادر بشرية لاشغال هذه المناصب بحسب تقديره.

واضاف كل ذلك في ظل استمرار الانقسام الداخلي اذ لا يمكن انهاء هذا الانقسام من خلال المحكمة كونه خلاف سياسي ولا يجوز المحاصصة في اي محكمة دستورية او ادارية كونها تخرب القضاء مشيرا الى انه من خلال متابعاته لمواقع التواصل الاجتماعي فانه يجد اراءا متفاوتة بين المؤيدة والمعارضة لتشكيل المحكمة الدستورية العليا اذ ان بعضهم يعتبرها تحمي المصالحة والبيت الفلسطيني مضيفا الى ان من وظائفها الاساسية ان تكون حريصة على دستورية القوانين.

وحول صلاحيات المحكمة اشار ابو شرار الى انها محددة بالقانوني الاساسي والنظر في دستورية القوانين وتفسير القانون الاساسي وكذلك مهمتها الاختصاص للنظر في تنازع بين ادارتين وفي حالة اقرار دستور فلسطيني فان هذا الدستور ينص على ان يعرض تشكيل محكمة دستورية عليا للاستفتاء الشعبي.

وقالت الدكتورة فارسين شاهين المفوض العام للهيئة المستقلة: ان الهيئة تابعت قرار الرئيس عباس بتشكيل المحكمة الدستورية منذ الثالث من شهر نيسان الجاري مشيرة الى انه يفترض بان تكون محكمة الدستور حارسا للدستور الفلسطيني ولكن في ظل استمرار الانقسام الداخلي هنالك تخوفا من تأثير تشكيل المحكمة على حقوق الانسان في فلسطين معبترة ان تشكيل المحكمة يجب ان يكون تتويجا لانهاء الانقسام الداخلي والمشاركة السياسية والحزبية واجراء الانتخابات.

اما عصام العاروري من مجلس المنظمات الحقوقية ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان فقد تلا الرسالة التي وجهتها نحو عشرين منظمة ومؤسسة حقوقية الى الرئيس عباس مطالبين فيها الرئيس

بالتريث في تشكيل المحكمة الى حين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لذلك وفي مقدمتها انجاز المصالحة الوطنية الداخلية , وجاء في الرسالة انطلاقا من تطلعاتنا الى تعزيز الشراكة الحقيقية والاداء التكاملي بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة فقد وجهنا اليكم رسالة بتاريخ 3 نيسان 2016 املين فيها بان ياتي تشكيل المحكمة الدستورية العليا كخطوة لاحقة تتوج اعادة الحياة الدستورية المتمثلة باجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية واعادة توحيد القضاء الفلسطيني وفي ضوء المضي قدما في تشكيل المحكمة ونظرا للتبعات الخطيرة المترتبة على تشكيلها خاصة في ظل حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن فان المؤسسات الموقعة ادناه تتوجه الى سيادة الرئيس بطلب سحب القرار الصادر حول تشكيل المحكمة الدستورية العليا والتريث في تشكيلها لحين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لها وفي مقدمتها انجاز مصالحة وطنية داخلية.

http://feneeqnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA/

وطن « فيديو وطن « سياسة

حقوقيون يطالبون بسحب قرار تشكيل المحكمة الدستورية

0 Google +0 0 58

الخميس | 14-04-2016 - 03:53 مساءً

رام الله – وطن للأنباء :اثار القرار الرئاسي تشكيل أول محكمة دستورية عليا الأسبوع الماضي قلق حقوقيين حيال مستقبل القضاء الفلسطيني،حيث نوقشت تداعيات تشكيل المحكمة ،اليوم الخميس،خلال مؤتمر صحفي عقدته الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في مدينة رام الله.

ووفق المادة(50) من قانون المحكمة الدستورية الفلسطينية فإن الدعاوى والطلبات القائمة أمام المحكمة العليا ستحال تلقائياً اليها فور تشكلها.

وأوضح مدير مركز القدس للمساعدة القانونية عصام العاروري أن المحكمة الدستورية لن تقوم بتعزيز الفصل بين السلطات الثلاثة بل ستزيد من قبضة السلطة التنفيذية على السلطات الاخرى كما هو الحال اليوم بالشأن التشريعي.

وأشار أنها ستكون أعلى محكمة وبالتالي سيتم تسهيل دمج السلطات في بعضها وخضوعها للسلطة التنفيذية.

ويرى البعض قرار تشكيل اول محكمة دستورية كان لا بد أن يتم بعد توحيد القضاء الفلسطيني بين شطري الوطن المنقسم وإعادة الحياة الدستورية بعد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

حيث أكد رئيس المحكمة العليا عيسى أبو شرار أن ظروف إصدار قرار تشكيل المحكمة غير ملائم مع وجود الإنقسام الفلسطيني،معتبراً أنه سيزيد الجدل والإنقسام ،الذي يفترض أن يكون تشكيلها تتويجاً للمصالحة وإنهاء الإنقسام.

ورفعت مؤسسات حقوقية ونقابات في الضفة الغربية وغزة مذكرة إلى الرئيس تطالب فيها سحب القرار والتريث الى حين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لها وفي مقدمتها انجاز المصالحة.

يذكر أن المحكمة الدستورية تختص في الرقابة القضائية على دستورية القوانين, وتفسيرها والفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية والادارية ذات الاخصاص القضائي.

http://www.wattan.tv/video/169934.html

خلال مؤتمر صحافي نظمته «الهيئة المستقلة»

رام الله: قانونيون وحقوقيون يطالبون بسحب قرار تشكيل «الدستورية العليا»

2016-04-15

رام الله – سائد أبو فرحة: دعا قانونيون وحقوقيون، أمس، الرئيس محمود عباس، إلى سحب القرار الصادر بخصوص تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والتريث في هذه الخطوة إلى حين توفر المتطلبات الدستورية اللازمة لها، وفي مقدمتها إنجاز المصالحة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي، نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، بمقرها في رام الله، بالتنسيق مع مجلس منظمات حقوق الإنسان، وبمشاركة المفوض العام للهيئة د. فارسين شاهين، وعضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية عصام العاروري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً المستشار عيسى أبو شرار، ومدير عام الهيئة د. عمار الدويك.

وبيّن أبو شرار أنه يعارض تشكيل محكمة دستورية، منذ كان رئيساً للمحكمة العليا، ومجلس القضاء الأعلى، ما عزاه إلى عدة عوامل، من ضمنها افتقار الشعب الفلسطيني إلى السيادة، وتمثل المحكمة أحد مظاهرها، إضافة إلى عدم توفر الكوادر البشرية اللازمة لإشغال المناصب الخاصة بمثل هكذا محكمة.

وقال: إنني أؤمن أن الخلاف في فلسطين سياسي وليس قانوني، بالتالي فإن الخلاف السياسي بحاجة إلى أساليب ووسائل سياسية لإنهائه، وإنهاء الانقسام.

وأضاف: لا يمكن إنهاء الانقسام أو الخلاف عن طريق المحكمة أو القانون، وفي حال تشكيل المحكمة في هذه الظروف وفي ظل الانقسام، فإن الطرف غير المشارك في التشكيل، سيعيب عليها بأنها ليست حيادية، وأنها محكمة الطرف الذي شكلها.

وتابع: يجب ألا تتم محاصصة في أية محكمة، سواء أكانت دستورية أم عادية، لأن المحاصصة تعني تسييس القضاء، ما يمثل تخريباً له.

ونوه إلى تعدد الآراء بخصوص قرار تشكيل المحكمة، مبيناً أنه لا يمكن أن تحل المشاكل القائمة، في ظل غياب المجلس التشريعي.

وقال: من وظائف المحكمة أن تكون حريصة على دستورية القوانين، وأن تفسرها، (...) بالتالي لن تكون عاملاً في إنهاء الانقسام، بل ستكون حالة جدلية خلافية إلى أن ينتهي الانقسام.

واعتبر أبو شرار أن وجود آراء مسبقة منشورة لرئيس المحكمة الدستورية، بشأن عدد من المسائل، أمر يخصه، لكنه يستدعي إبعاده عن أية قضية أبدى رأيه فيها، لافتاً إلى ورود نص في قانون السلطة القضائية، يشير إلى أن على أعضاء المحكمة قطع صلتهم بأي تنظيم سياسي .

من جهته، أكد العاروري، أن هناك إجماعاً واسعاً بين مؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، على رفض قرار تشكيل المحكمة، وهذا نابع من الإحساس بخطورته على مستقبل النظام السياسي، وواقع ومستقبل الفصل بين السلطات عبر تكريسه في جهة واحدة.

وتساءل عن الداعي لاتخاذ مثل قرار كهذا، في ظل تواصل الانقسام، وعدم إجراء الانتخابات

العامة، مبينا أن إمكانية هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، يشكل عامل قلق كبير.

وأشار إلى أن هناك أسساً لشغل عضوية المحكمة، من أبرزها أن على القاضي قبل تعيينه فيها، أن يكون قد شغل منصباً قضائياً رفيعاً لمدة خمس سنوات.

ونوه العاروري إلى أن المجلس التشريعي الأول أقر خلال ولايته التي دامت عشرة أعوام 90 قانوناً، بينما جرى منذ العام 2005 إقرار 140 قراراً بقانون، فيما تقوم كتلة "حماس" البرلمانية بسن قوانين في قطاع غزة، مشيراً إلى خطورة استمرار هذا الوضع، لا سيما لجهة إيجاد مراكز قانونية جديدة، ما يعني إيجاد مزيد من العقبات أمام إمكانية إنجاز المصالحة.

وأوضح أنه يؤيد اللجوء إلى القضاء كخيار أخير، للطعن في قرار تشكيل المحكمة.

وتلا رسالة باسم نقابة المحامين، والهيئة المستقلة، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، أكدت أهمية سحب قرار تشكيل المحكمة.

بدورها، لفتت شاهين إلى رسالة وجهتها الهيئة، ومؤسسات حقوق الإنسان مؤخراً إلى الرئيس عباس، أكدت فيها ضرورة أن يأتي تشكيل المحكمة، كخطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية، المتمثلة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة توحيد القضاء.

وشددت إلى ضرورة ألا يأتي قرار تشكيل المحكمة، مبنياً على محاصصة سياسية، يسعى عبرها أي حزب أو جهة سياسية، إلى السيطرة على المحكمة، باعتبار أنه يفترض بها أن تكون حارسة على القانون الأساسي، وحامية للحقوق والحريات العامة، والنظام السياسي.

وبينت أن حيادية واستقلالية المحكمة، شأن ينبغي عدم المساس به، مضيفة: "إن تشكيل المحكمة بهذه الآلية، في ظل استمرار حالة الانقسام، يثير الكثير من التساؤلات، (...) ما يثير مخاوف

مؤسسات حقوق الإنسان، والأفراد من تأثير هذا التشكيل على حقوق الإنسان، ما أدى إلى التشكيك في شرعية المحكمة، وجعلها موضع خلاف ورفض منذ البداية."

وحذرت من خطورة تشكيل المحكمة، في ظل استمرار حالة الانقسام، مشيرة إلى أهمية سحب قرار تشكيلها.

وأشار الدويك إلى أنه كان يفترض أن يشارك نقيب المحامين حسين شبانة في المؤتمر الصحافي، لافتاً إلى أن شبانة كان شارك في اللقاء التحضيري الذي سبق تنظيم المؤتمر، وأنه أحد مؤيدي الرسالة التي وجهت إلى الرئيس.

ولفت إلى عدد من التساؤلات والمحاذير التي تفرض نفسها فيما يتعلق بقرار تشكيل المحكمة، لافتاً بالمقابل إلى أنه لإقرار دستور هناك حاجة لعرضه لاستفتاء عام، وإذا تعذر ذلك بناء على قرار تصدره المحكمة الدستورية بهذا الشأن، تعرض مسودة الدستور على المجلس الوطني، وإذا تعذر ذلك أيضاً، يعرض على المجلس المركزي، الذي يملك صلاحية إقرار المسودة في هذه الحالة.

وقال: هناك تخوف من أن يكون تشكيل المحكمة هو بغية الانتقال من منظومة القانون الأساسي، إلى منظومة جديدة فيها كثير من الغموض.

- See more at: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10cf2ea0y282013344Y10cf2ea0#sthash.GHC8lmhT.dpuf
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10cf2ea0y282013344Y10cf2ea0

http://palestine.shafaqna.com/AR/PA/241120
http://plv.assabeel.net/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83/
https://www.youtube.com/watch?v=yB9OEMVJ4do